«البورصة» تحدد موعد إدراج أسهم «شمال الزور الأولى»

أعلنت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه أمس السبت عن حصولها على موافقة بورصة الكويت لإدراج أسهمها في السوق الأول اعتبارا من الأحد المقبل الموافق 16 أغسطس الجاري.

وقالت الشركة في بيان صحفي إنها باتت أول شركة لتوليد الطاقة وتحلية المياه وأول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص يتم إدراجه في بورصة الكويت.

ونقل البيان عن رئيس مجلس الإدارة في الشركة حسام الرومي قوله إن إدراج الشركة في بورصة الكويت يزيد من تنوع السوق ويضيف إلى جاذبيته للمستثمر المحلي والإقليمي والدولي.

وأضاف الرومي أن خطوة الادراج مثال حي على قدرة القطاع الخاص على تولي زمام المبادرة في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة الأنشطة غير النفطية.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار (مستشار الإدراج) فيصل الحمد وفق البيان إن مشروع شمال الزور الأولى للطاقة والمياه أتاح فرصة استثنائية للمواطنين للاستثمار في مشاريع البنية التحتية بالكويت وذلك ليس لكونها تعمل بقطاع المنافع فحسب بل لأن إيراداتها المستقبلية.

واضاف الحمد أن الشركة مرتبطة باتفاقية توليد الطاقة وشراء المياه طويلة الأمد التي تم توقيعها بين شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ووزارة الكهرباء والماء.

وذكر البيان أن الإدراج يأتي مكملا لنجاح عملية توزيع 50 في المئة من أسهم رأس مال الشركة على المواطنين الكويتيين عبر اكتتاب عام جرى في الربع الأخير من عام 2019 والذي شهد إقبالا كبيرا حيث تم تغطيته بمعدل 127 في المئة وشارك فيه أكثر من 127 ألف مواطن.

وأوضح أن النسبة المتبقية من رأس مال الشركة والبالغة 50 في المئة موزعة بين جهات تابعة للدولة والقطاع الخاص حيث تمتلك الدولة حصة قدرها 10 في المئة (ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار بنسبة 5 في المئة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 5 في المئة) ويملك الشريك الاستراتيجي نسبة 40 في المئة ممثلا بتحالف مكون من كل من شركة (إنجي) الفرنسية وشركة (سوميتومو كوربوريشن) اليابانية وشركة (عبد الله حمد الصقر وإخوانه) الكويتية.

يذكر أن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه بدأت أعمالها التشغيلية في نوفمبر 2016 وهي أول شركة تأسست بموجب أحكام القانون (رقم 39 لسنة 2010) بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). وتعمل الشركة على توفير كافة المياه المحلاة والكهرباء للمواطنين والمقيمين في دولة الكويت من خلال شبكة الطاقة والمياه الوطنية التي تشغلها وزارة الكهرباء والماء وفق اتفاقية شراء الطاقة والمياه ولمدة 40 عاما.

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه

بهدف تمكينهم من إتمام مشترياتهم بسرعة وسهولة وطريقة آمنة

«الوطني» يوفر لعملائه «Fitbit Pay» على بطاقات السحب الآلي

النصرالله: نحرص على توفير أكثر حلول الدفع تطوراً بما يضمن إثراء تجربة العملاء المصرفية

حمود النصرالله

يحرص بنك الكويت الوطني على تطوير خدماته وما يقدمه من حلول دفع إلكترونية تمكنهم من إتمام مشترياتهم بسرعة وسهولة وطريقة آمنة بما يلبي احتياجات عملائه ويتماشى مع تطلعاتهم، وفي هذا الإطار يعلن الوطني عن توفير Fitbit Payعلى بطاقات الوطني للسحب الآلي سعياً من البنك إلى توفير الخدمة لكافة شرائح عملائه.

ويُعد بنك الكويت الوطني أول من أطلق Fitbit Pay في الكويت مطلع العام الجاري باستخدام بطاقات الوطني الائتمانية، وسيكون بمقدور عملاء البنك الأن وباستخدام بطاقات الوطني الائتمانية إجراء عمليات دفع سهلة وآمنة بدون تلامس عبر جهاز «Fitbit» الخاص بهم.

ويلتزم بنك الكويت الوطني بمنح عملائه تجربة مصرفية متكاملة من خدمات مصرفية متميزة وحلول دفع إلكترونية متطورة بما يهدف إلى تلبية احتياجاتهم مع السعي إلى الحفاظ على سلامتهم خاصة في ظل الظروف الاستثنائية الحالية جراء انتشار فيروس كورونا المستجد –COVID 19..

وبهذه المناسبة أعلن نائب مدير إدارة الفروع المحلية في بنك الكويت الوطني حمود النصرالله قائلاً: «يمثل توفير Fitbit Pay على بطاقات الوطني للسحب الآلي استمراراً لجهودنا في تطوير حلول الدفع الإلكترونية الأكثر تطوراً والتي نحرص على أن تكون متاحة لكافة شرائح عملائنا ليحصلوا على خدمات مصرفية أكثر سرعة وسهولة بهدف إثراء التجربة المصرفية التي يحصلون عليها».

وأضاف النصرالله «نلتزم بالحفاظ على راحة عملائنا وسلامتهم خاصة في ظل الظروف الاستثنائية الحالية جراء انتشار جائحة كورونا وهو ما يجعلنا حريصين على توفير حلول دفع متطورة والتي تساعد عملائنا على الالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي وتساهم في الحفاظ على سلامتهم».

وأكد النصرالله على سرعة وسهولة إتمام العملاء لعمليات الدفع باستخدام Fitbit Pay بشكل آمن تماماً عن طريق تمرير ساعة Fitbit على أجهزة نقاط البيع التي تدعم هذه الخدمة وذلك بعد إضافة بطاقات الوطني الائتمانية المناسبة أو بطاقات الوطني للسحب الآلي إلى محفظة « Fitbit » عن طريق التطبيق الخاص بها.

وتوفر خدمة Fitbit Pay للعملاء إمكانية الدفع بلمسة واحدة ومن خلال طريقة آمنة عن طريق استخدام الساعة الذكية «فيتبيت» بأنواعها المتعددة وهي Fitbit Iconic وFitbit Versa 2 وFitbit Versa 2 بالنسخة المميزة وFitbit Versa وFitbit Versa بالنسخة المميزة و Fitbit Charge 3 بالنسخة المميزة.

ويمكن لعملاء الوطني تفعيل الخدمة عن طريق إضافة تفاصيل بطاقتهم الائتمانية إلى جهاز « Fitbit» الخاص بهم، وبالتالي يمكنهم إتمام عمليات الدفع المختلفة من خلال الساعة الذكية بكل سرعة وسهولة.

أزمة «كورونا» كشفت هشاشة الاتحاد الأوروبي

«مجموعة أورينت بلانيت»: الأزمة العالمية.. ضربة قاسية تهدد مستقبل أوروبا

نضال أبوزكي

أوضح مدير عام «مجموعة أورينت بلانيت» نضال أبوزكي خلال تقرير اقتصادي متخصص أنه في ظل ارتفاع أعداد الإصابات الجديدة بفيروس «كوفيد19-» في إسبانيا وبريطانيا، باتت أوروبا ترزح تحت وطأة كابوس حقيقي مع المخاوف المتنامية بشأن انتشار الموجة الثانية من الوباء، والتي تحمل تهديدات اقتصادية واجتماعية. وجاءت التصريحات الأخيرة لـ «منظمة الصحة العالمية»، والتي تفيد بأن «مستوى المخاطر العالمية لفيروس كورونا مرتفع للغاية»، لتضع الاقتصاد الأوروبي في مأزق كبير، وبالأخص مع غياب تضافر الجهود الأوروبية. وكشفت أزمة «كورونا» هشاشة الاتحاد الأوروبي، والذي يعاني في الأساس من نقاط ضعف تتجلى بمحدودية قوانينه وانقساماته السياسية والاقتصادية.

ومنذ البداية، أدرك الجميع بأن أزمة «كورونا» ستكون الأسوأ منذ قرن من الزمن. ولكن تتفاوت حدة آثار هذه الأزمة على المستويات الاجتماعية والصحية والاقتصادية عبر الدول الأعضاء، وذلك تبعاً لقدراتها المالية المخصصة لدعم اقتصاداتها. وفي بداية الأزمة، تعالت الصرخات المطالبة باستجابة الاتحاد الأوروبي في ظل غياب التضامن المطلوب، والذي دفع بدول مثل إيطاليا وإسبانيا لطلب المساعدة من الصين وروسيا. إلا أن الوضع لم يستمر طويلاً، فقد عمدت آلية الحماية المدنية بالاتحاد الأوروبي إلى إرسال أطباء وممرضات إلى المناطق الأكثر تضرراً.

وأبرزت الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في مواجهة الطوارئ ملامح السياسة الاقتصادية الأوروبية على مدار عقد من الزمن. وجرى تغيير قانون الاتحاد الأوروبي خلال الأزمات لدعم التركيز على السلطات التنفيذية، بحيث يتمتع بالسلطة اللازمة للتعامل مع حالة الطوارئ وفق الأسس السياسية والاقتصادية التي يقوم عليها الاتحاد النقدي الأوروبي، وهي الميزانيات بلا عجز واستقرار الأسعار بدعم من بنك مركزي يتمتع بمحدودية السلطة في إدارة وسن القوانين المالية. وفي حال عجزت تلك الأسس عن الصمود في وجه الجائحة، فإن اتحاد النقد الأوروبي سيواجه تحدياً كبيراً يهدد بانهياره.

ومن الواضح أن الاحتفاظ بالاستقرار المالي في الظروف الراهنة يتطلب مرونة في السياسة المالية، إلا أنه يستحيل تحقيق ذلك في ظل تباين الخطط المالية للدول الأعضاء. لذا أقرت المفوضية الأوروبية اتخاذ قرار غير مسبوق، وهو تفعيل «الشرط أو البند الوقائي» بعدم الالتزام بقواعد ميثاق الاستقرار النقدي والنمو الأوروبي التي تقر سقف الحد الأقصى المسموح به لمعدل عجز الميزانية ومعدل الدين العام لدول الاتحاد الأوروبي. كما منحت المفوضية حكومات الاتحاد المرونة الكاملة التي تتيحها قواعد السياسة المالية، إلى جانب السماح بتقديم الدول دعماً للشركات المتعثرة.

وللمرة الأولى منذ نشأة الاتحاد، لن تحتاج الدول الأعضاء إلى الامتثال لبند «إبقاء العجز الحكومي أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي والديون الحكومية أقل من 60% من الناتج المحلي الإجمالي»، وذلك للفترة التي تستدعي فيها الحالة. وفي حال تمكنت المفوضية من مواصلة توفير هذه المرونة في إطار ميثاق الاستقرار النقدي والنمو الأوروبي، فإن المعيار الذي ستنسق دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي على أساسه إجراءاتها سيختلف عن «القاعدة الذهبية» العرفية، والتي تتطلب الحفاظ على أوجه العجز أدناه 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعمد البنك المركزي الأوروبي إلى زيادة صلاحيته المحدودة استثنائياً لتقويض التداعيات الاقتصادية ومحاولة الحفاظ على الاستقرار المالي. ويعد برنامج شراء الطوارئ الوبائية، والمخصص لشراء الديون السيادية وديون الشركات، من الإجراءات النقدية غير العادية التي تسببت في اضطرابات سياسية وقانونية في الماضي. ولكن، أعلن البنك أن برنامج شراء الديون في حالات الطوارئ سيستمر باستمرار الأزمة مع تسخيره بصورة مرنة، مشدداً على أنّ المرونة هي المفتاح، أي أنه يمكن مراجعة البرنامج «بالقدر الضروري لجعل عمله يتناسب مع المخاطر المحدقة» مع مراعاة السلاسة في تحويل السياسة النقدية. ويبقى الصراع الرئيسي حول إمكانية نقل الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وهو الأمر المحظور حالياً بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.

ويواجه القادة الأوروبيون اليوم اختباراً صعباً لإبراز روح التضامن مجدداً، يتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الأوروبي بعد الأزمة. ويرى المراقبون بأنّ اللغة السائدة هي التضامن والإتيان بحلول جديدة لمواجهة تحديات «كورونا»، وهذا ما انعكس في خطاب رئيس البرلمان ديفيد ساسولي عندما قال «نريد الخروج من هذه الأزمة أقوى وأكثر مرونة»، والذي لاقى ترحيباً من معظم أعضاء البرلمان الأوروبي الذين رحبوا أيضاً بإعلان فون دير لين، رئيسة المفوضية الأوروبية، عن خطط لإطلاق «استثمارات ضخمة بهدف إنشاء اقتصاد أكثر مرونة».

بهدف حجز مواعيد زيارة الفروع

بنك الخليج يطلق التطبيق الإلكتروني «Visit Gulf Bank»

أحمد الأمير

أطلق بنك الخليج تطبيقًا إلكترونيًا لحجز مواعيد زيارة الفروع، ليتمكن العملاء من الدخول للفرع مباشرة دون الحاجة للانتظار، خصوصًا في ظل الإجراءات الاحترازية التي يطبقها البنك حاليًا في جميع فروعه، نتيجة لانتشار فيروس كورونا.

ويتوفر تطبيق Visit Gulf Bank الجديد لجميع عملاء بنك الخليج، على الهواتف النقالة العاملة بنظامي iOS و Android، ويمكنهم من حجز موعد زيارة البنك بتحديد اليوم والساعة والفرع المراد زيارته، ثم الوصول في الموعد المحدد دون الحاجة للانتظار.

وحول التطبيق الجديد قال مساعد المدير العام للاتصالات المؤسسية في بنك الخليج، أحمد الأمير: "في ظل الإجراءات الاحترازية التي نطبقها في بنك الخليج، ومع حرصنا على تقديم أفضل مستوى خدمة للعملاء، أطلقنا تطبيق Visit Gulf Bank لتنظيم صالات الانتظار في الفروع بحيث نحد عدد العملاء الموجودين في وقت واحد في الفرع تطبيقًا للتباعد الجسدي، يقلل هذا من المدة التي يمكن أن ينتظرها العميل في حالة زيارة الفرع بدون موعد."

من الجدير بالذكر أن بنك الخليج يستقبل العملاء حاليًا في مجموعة من فروعه، ويحرص على تطبيق جميع الإجراءات الاحترازية في مختلف الفروع، حيث يتم تعقيم الفروع بشكل منتظم، وقياس حرارة العملاء قبل الدخول، والحرص على التباعد الجسدي، إضافة إلى الالتزام بارتداء القفازات والكمام. كما ينوه للعملاء الأعزاء على أخذ الاحتياطات الصحية عند زيارة أي من فروع البنك حماية للموظفين والعملاء على حد سواء.

صناعات الغانم تشارك «الهلال الأحمر» في حملة «معك يا لبنان»

أعلنت شركة صناعات الغانم عن تبرعها لحملة "معك يا لبنان" التي أطلقتها جمعية الهلال الأحمر الكويتيلإغاثة الشعب اللبناني الشقيق إثر حادث الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت والذي راح ضحيته العشرات وتسبب في جرح الآلاف وأحدث دماراً هائلاً.وأعلن رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الغانم قتيبة يوسف الغانم عن تبرع الشركة لصالح هذه الحملة. وتهدف حملة "معك يا لبنان" لتوفير المعدات الطبية والأدوية والكراسي المتحركة وحليب الأطفال بالإضافة إلى المستلزمات الضرورية لإيواء المتضررين، وذلك على طائرات الجسر الجوي الكويتي لنقل المساعدات الإنسانية إلى لبنانبالتعاون مع سفارة دولة الكويت في بيروت.

تأتي هذه المبادرة لتؤكد العمق التاريخي للعلاقات بين الشعبين اللبناني والكويتي الشقيقين. وفي تصريح صحافي له حول ذلك، أشاد رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الغانم قتيبة يوسف الغانم بالدور الريادي الذي تلعبه جمعية الهلال الأحمر الكويتي في المنطقة وحول العالم في الإغاثة وتقديم المساعدات، والتي تسطر من خلالها مسيرة العطاء والإنسانية المتأصلة في الهوية الكويتية، وأضاف: "مما لا شك فيه أن الجرح واحد وأن ما يؤلم الشعب اللبناني جراء هذه الفاجعة يؤلمنا في الكويت. وكم تذكرنا أمام هذا المصاب الكبير الموقف الشجاع وغير المتردد والمبكر جدا للبنان، عندما بادر في رفض العدوان والغزو الذي تعرضت له الكويت في أغسطس 1990. نتمنى أن تزول هذه الشدة عن لبنان الحبيب في أقرب وقت، راجين الرحمةللضحايا وسرعة الشفاء للمصابين."

بدوره أثنى رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي د. هلال الساير على جهود صناعات الغانم المتواصلة في دعم نشاطات الجمعية الإغاثية، كما أشاد بمبادرة رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الغانم السيد قتيبة يوسف الغانم بالتبرع لصالح هذه الحملة، مؤكداً أن لهذا التبرع أثر بالغ في توفير احتياجات "معك يا لبنان."وأكد أن هذه الحملة جاءت انطلاقا من شعور الجمعية بمسؤوليتها تجاه الشعب اللبناني الشقيق معربا عن بالغ شكره للمتبرعين الذين يدعمون الجهود الانسانية للجمعية.ودعا المواطنين والمقيمين ورجال الاعمال والقطاع الخاص للتبرع ومساندة الشعب اللبناني لإعادة البسمة الى وجوه أطفالهم من جديد مؤكدا وقوف الكويت حكومة وشعبا إلى جانب لبنان في محنته.

قتيبة الغانم